### تراجع كبير جداً في عدد قضايا التهريب بنسبة ٥٢ بالمئة

# حملة حلب الأخيرة أدخلت مليار ليرة إلى الخزينة العامة

**عبد الهادي شباط**

كشفت المديرية العامة للجمارك أنه تم ضبط ٢٧١٣ قضية تهريب في العام الماضي (٢٠٢٠) غراماتها بحدود ١٨ مليار ليرة تم تحصيلها بالكامل لمصلحة الخزينة العامة للدولة وأن معظم قضايا التهريب كانت خلال العام الماضي كهربائيات وألبسة ومستحضرات تجميل ومشروبات كحولية إضافة لضبط قضايا مخدرات وحشيش (كبتاغون) وغيرها.

وفي مقارنة لحصيلة قضايا وغرامات العام الماضي ٢٠٢٠ مع العام الذي سبقه العام ٢٠١٩ يتضح أنه رغم زيادة حجم الغرامات المحصلة من قضايا التهريب في العام ٢٠٢٠ لنحو الضعف، إلا أن هناك تراجعاً في عدد القضايا يصل لنحو ٥٢ بالمئة حيث سجل عدد القضايا في العام ٢٠١٩ نحو ٥٦٧٩ قضية تهريب مقابل ٢٧١٣ قضية في العام الماضي.

وفي تصريح للمكتب الصحفي في الجمارك لـ«الوطن» أوضح أن جميع إجراءات المصادرة التي قامت بها مديرية مكافحة التهريب مؤخراً في مدينة حلب تمت بعد الحصول على إذن رسمي من المحامي العام في حلب وبحضور ممثلي عن غرف التجارة والصناعة ونقابة الصيادلة وجمعية الصاغة في حلب، وهو إجراء متبع عند تنفيذ أي حالة تحر تقوم بها الجمارك، بينما كان إجمالي أوامر التحري التي نفذتها المكافحة ٣٥ أمراً (قضية تهريب تم ضبطها) نتج عنها ٣٠ قضية محققة ونحو ٥ حالات تحر سلبية تبين فيها بعد إبراز الثبوتيات المطلوبة والاستعانة باللجان المختصة ونتيجة تحري البضائع والكشف عليها من خلال واقع الثبوتيات، عدم وجود حالة تهريب، بينما وصل إجمالي الغرامات التي تم تحصيلها من هذه القضايا نحو مليار ليرة، وأن الإدارة العامة للجمارك تسعى لقمع كل حالات التهريب في مختلف المناطق والقطاعات الحدودية.

وفي المحصلة وعبر حسبة بسيطة يتضح أن حملة الجمارك المؤخرة في مدينة حلب أدخلت مليار ليرة للخزينة العامة وهو ما يمثل ٥,٥ بالمئة من إجمالي ما حصلته المديرية العامة للجمارك على مدار العام الماضي ٢٠٢٠.

واعتبر مدير في الجمارك خلال حديثه مع «الوطن» أن التهريب يمثل اعتداء على الخزينة العامة للدولة وأنه لن يكون هناك تهاون في قمع ظاهرة التهريب ضمن الأنظمة والقوانين المعمول بها وأن مهام الجمارك تتركز على قمع حلقات التهريب أينما وجدت وخاصة كبار المهربين عبر تكثيف التحريات والكشف عن شبكات التهريب وضربها وتجفيف عملها، وأن كل ذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني والصناعة المحلية ومنع إدخال المهربات للأسواق المحلية خاصة المواد الغذائية التي تدخل من دون إجراء أي تحاليل أو فحوصات تظهر مدى سلامتها وصحة بياناتها ومدى مطابقتها للمواصفة السورية، وأن كل من يقتني في فعاليته الاقتصادية مهربات أو يعمل على المتاجرة فيها وإدخالها بطرق غير شرعية هو عرضة وهدف للجمارك أينما كان وأن هناك تشدداً وحزماً في التعامل مع المهربات واتخاذ عقوبات رادعة بحق المخالفين وكل ذلك وفق القانون ونظام العمل الجمركي الذي يصب في مصلحة حماية الاقتصاد الوطني

# البرازي يشكل لجان تسعير للسلع المنتجة في المحافظات.. ولا تعديل على أسعار المواد الأساسية

**علي محمود سليمان**

صرح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب لـ«الوطن» بأنه لم يطرأ أي تعديل على أسعار المواد الأساسية الـ٢٢ التي تم تسعيرها مركزياً من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. موضحاً بأن قرار تشكيل لجنة أسعار في المحافظات يختص بتسعير المواد الغذائية وغير الغذائية التي تنتج محلياً ضمن المحافظة، وذلك لاختلاف السلع والمواد التي يتم إنتاجها في كل محافظة عن أخرى. وقد أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي قراراً لتشكيل لجان الأسعار في جميع المحافظات لتقوم بمهام إصدار جداول تسعير شاملة للمواد والسلع الضرورية الغذائية وغير الغذائية المنتجة محلياً بشكل دوري كلما اقتضت الحاجة استناداً إلى أسعار المواد والسلع المحددة مركزياً من الوزارة أو مكانياً من قبل مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات، كما تقوم اللجنة بتحديد بدل أداء الخدمات المقدمة مكانياً بجميع أنواعها ومسمياتها وفق الواقع الفعلي وفي ضوء القوانين والأنظمة النافذة.

وبحسب نص القرار يحق لرئيس اللجنة أن يدعو ممثلين عن الوزارات المعنية والنقابات والاتحادات المهنية والغرف التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو من يراه مناسباً بحسب الموضوع المدروس لحضور اجتماعات اللجنة إذا دعت الضرورة وذلك للاستئناس برأيهم عند بحث الأمور المتعلقة بهم من دون أن يكون لهؤلاء صفة العضوية في اللجنة. كما

تلتزم اللجنة بتوجيهات الوزارة في الأسس والضوابط المعتمدة لتحديد الأسعار وبدل أداء الخدمات وتصدر القرارات الناظمة لها حسب الأصول، وتعقد اللجنة اجتماعاتها داخل أو خارج أوقات الدوام الرسمية كل ١٥ يوماً أو كلما اقتضت الضرورة بدعوة من رئيسها. وتضم اللجنة رئيس المكتب التنفيذي في المحافظة كرئيس لها، وعضوية عضو المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة المسؤول عن القطاع التمويني، ومديري التجارة الداخلية وحماية المستهلك أو من ينوب عنه أثناء غيابه، ورئيس دائرة أسعار في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات، وممثل عن اتحاد الجمعيات الحرفية. بينما شملت قائمة المواد الأساسية الـ٢٢ المسعرة مركزياً من الوزارة، مواد غذائية رئيسية وهي السكر والأرز الصيني وزيت دوار الشمس والسمن النباتي وشاي بيكو خشن وتونا خشنة وسردين والعدس الحب والعدس المجروش والحمص الحب والمتة والبرغل والمعكرونة والشعيرية والبن من دون هيل والفروج الحي والفروج المذبوح المنتظف والبيض ولحم الغنم الحي ولحم الغنم بعظمه ولحم العجل الحي ولحم العجل الهبرة.

### عالجت ٧٣١٥ شكوى وردتها

## «التموين» تغلق أكثر من ٩ آلاف محل تجاري خلال ٢٠٢٠ وتحيل ٧٥٨ تاجراً إلى القضاء

**الوطن**

بلغ عدد الضبوط التموينية التي نظمتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبر مديرياتها في المحافظات أكثر من ٦١ ألف ضبط خلال العام ٢٠٢٠، أي بحوالي ١٧٠ ضبطاً يومياً خلال العام ٢٠٢٠.

وقد توزعت الضبوط بين ٥٢٤٣٣ ضبطاً عدلياً وفق القانون رقم /١٤/ لعام ٢٠١٥، وعدد ضبوط العينات المسحوبة للاختبار ٩٠٣٢، منها ٢٧٩٥ عينة مخالفة، و٥٣٦٦ عينة مطابقة، و٨٧١ عينة لا تزال قيد التحليل.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب أنه تم إغلاق ٩٠٤٥ فعالية تجارية وإحالة ٧٥٨ تاجراً إلى القضاء المختص في جميع المحافظات خلال العام ٢٠٢٠، كما تمت معالجة ٧٣١٥ شكوى وردت إلى مديريات التجارة الداخلية في المحافظات، وقد تم تسيير ٣٢٨٦٥ دورية لحماية المستهلك في أسواق المحافظات.

كما تم تحصيل مبلغ بلغ أكثر من ٧٠٤ ملايين ليرة سورية مقابل تسوية أكثر من ٢٨ ألف ضبط تمويني وفق المادة /٢٣/ من قانون حماية المستهلك رقم /١٤/ لعام ٢٠١٥.

وبحسب تقرير حماية المستهلك لعام ٢٠٢٠ فقد تم تنظيم ١٩٦٥١ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار، وتم تنظيم ١١١٠٥ ضبوط لمخالفات الفواتير، و١٦٤٠٩ ضبطاً لمخالفات المواد المجهولة المصدر، و٣١٧٧ ضبطاً لمخالفات الامتناع عن البيع، و٤١٩٣ ضبطاً لمخالفات البيع بسعر زائد، و٢٨٣٠٩ ضبطاً لمخالفات تلقي بدل خدمات.

وفيما يتعلق بمخالفات اللحوم فقد بلغت ١٤٩٥ ضبطاً موزعة إلى ٦١٣ ضبطاً للحوم الحمراء ، و٨٨٢ ضبطاً للحوم البيضاء، بينما كانت مخالفات المواصفات والبيانات ١٠١٠ مخالفات، و٦٧٣ مخالفة للغش في البضاعة.

وبالنسبة للمخالفات المتعلقة بالمواد المدعومة من الدولة فقد بلغت ٢٥٧٦ مخالفة موزعة إلى ٨٥٤ ضبطاً للاتجار بالدقيق والخبز، و١٧٢٢ متعلقة بضبوط المحروقات بين الغش في المادة والبيع بسعر زائد والتلاعب بها.

وقد تم تنظيم ٩٨ ضبطاً فقط للاتجار بالمواد الإغاثية، و١٣٥٤ ضبطاً للاتجار بمواد منتهية الصلاحية و١١٢٦ ضبطاً كانت لمخالفات متفرقة.



### سوق البنزين السوداء تفتح أبوابها من جديد

# «النفط»: الانفراج قريبٌ مع وصول كميات جديدة وأصحاب محطات يغمزون بعدم عدالة التوزيع!

**عبد المنعم مسعود**

تجاوز عدد السيارات المنتظرة لدور البنزين على محطات الوقود المئة كحد أدنى في أغلب محطات الوقود التي رصدتها «الوطن» منذ مساء أول من أمس وامتدت طوابير السيارات المنتظرة في المحطات التي احتوت مادة البنزين في اتجاهين الأول باتجاه المحطة بدور أحادي أو مزدوج بينما امتد دور آخر من مخرج المحطة وذلك لعدد من معارف أصحاب المحطات أو من دافعي المعلوم، على حين زاحم بعضهم أصحاب الدور على مدخل محطات الوقود.

ووفقا لما استطلعته «الوطن» فقد أعادت منذ نهاية الأسبوع الماضي سوق البنزين السوداء بعد أن اختفت خلال الفترة الماضية بسبب توافر المادة واختلفت الأسعار المطروحة كما اختلفت أساليب الحصول عليها.

وامتد الطابور على محطة وقود الجلاء في التستراد المزة صباح أمس من نهاية المدينة الجامعية وصولا إلى المحطة في عدد فاق ٢٥٠ سيارة وفقا لما أحصته «الوطن».

وأكد مستهلكون أن رحلة بحثهم عن المادة تطول بحثاً عن محطة وقود تتوافر فيها المادة في ظل إغلاق بعض المحطات في العاصمة أبوابها نتيجة عدم توافر المادة.

ووصف مستهلكون رحلة الانتظار بالعجيبة التي تمتد لساعات سواء بانتظار وصول المادة إلى محطة الوقود أو بانتظار وصول دورهم بعد ذلك.

ووفقاً لما أفاد به مستهلكون فإن كمية ٢٠ ليتراً التي يبلغ سعرها ٩ آلاف ليرة على البطاقة الذكية تباع بسعر ١٥ ألف ليرة أي بسعر ٧٥٠ ليرة لليتر الواحد ما يعني زيادة ٣٥٠ ليرة في الليتر وربحاً قدره ٦ آلاف ليرة لكل عشرين ليتراً.

وخلت معظم محطات الوقود التي تبيع مادتي المازوت والبنزين في ريف دمشق الذي تبلغ عدد محطاته الخاصة نحو ٢٥٠ محطة من مادة البنزين بعد اقتصار التوزيع على عشرة طلبات فقط أي ٢٢٥ ألف ليتر للمحطات الخاصة وذلك بعد تخفيض حصتها.

واشتكى أصحاب المحطات الخاصة الذين استطلعت «الوطن» آراءهم في أثناء وجودهم أمس في «محروقات» ريف دمشق من عدم عدالة التوزيع مؤكدين أن نصف كمية المادة من البنزين ستذهب لأصحاب المحطات المتنفذة في الريف والذين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد وأن أغلب المحطات لن تحصل على طلبات من المادة.

وكانت وزارة النفط قد أصدرت بياناً على صفحتها على موقع «فيسبوك» قالت فيه إن نسبة تخفيض مادة البنزين لجميع المحافظات تبلغ ١٧ بالمئة ولمادة المازوت ٢٤ بالمئة وأعادت الوزارة السبب في إجراء التخفيض لتأخر وصول توريدات المشتقات النفطية المتعاقد عليها إلى بسبب العقوبات والحصار الأميركي الجائر.

وبينت الوزارة أن التخفيض يهدف للاستمرار في تأمين حاجات المواطنين وإدارة المخزون المتوافر وفق أفضل شكل ممكن، مؤكدة أن تخفيض الكميات مؤقت إلى حين وصول التوريدات الجديدة التي يتوقع أن تصل قريباً.

# عودة الازدحام إلى أفران حلب والمعتمدون ليسوا جزءاً من الحل!

**حلب- خالد زتكلو**

عاد الازدحام من جديد إلى أفران حلب بعد أن شهدت انفراجاً لأيام إثر اعتماد بيع الخبز عن طريق البطاقة الذكية منذ ٢٤ الشهر الفائت، ولم تفلح جهود المحافظة في إيكال جزء من المهمة لمعتمدين من قبلها في تخفيف الإقبال على الأفران.

وعزا مستحقون للخبز التمويني لـ«الوطن» سبب الازدحام على الأفران مجدداً، إلى توقف أعداد لا بأس بها عن مستحقي المادة المدعومة بموجب البطاقة الذكية عن شراء خبز البسطات أو الخبز السياحي جراء تردي الحالة المعيشية وتراجع القدرة الشرائية لمعظمهم، الأمر الذي يمم وجههم شطر الأفران، خصوصاً بعد انفراج الازدحامات الذي حققه في الأيام الأولى لسريان مفعول «الذكية».

وأشار أحد مستحقي الخبز إلى أنه وجد أريحية في شراء مخصصاته من المادة بداية عهدها بـ«الذكية» لكن سرعان ما تحولت نعمة فض الازدحامات إلى نقمة مع عودة الإقبال على الأفران وظهور مساوئ تطبيق التقنية الجديدة وعرقلتها للانسيابية المعهودة وسرعة البيع من دونها.

وأوضح آخر أن انتعاش بسطات الخبز ثانية حصل على حساب مستحقي الرغيف التمويني ولمصلحة أصحاب الأفران الذين يبيعون المادة لأصحاب البسطات بسعر مرتفع ويخلقون أزمة توزيع يفترض أن تتلاشى عندما يأخذ كل ذي حق حقه.

وتبين من خلال رصد «الوطن» لحركة بيع الخبز من الأفران في مخابز غرب حلب وشرق المدينة، أن الطلب على المادة يتضاعف لدى الأفران الاحتياطية التي تنتج بمستوى ومواصفات جيدة مقارنة بمخابز الأحياء الشعبية التي لا تلقي بالاً لجودة الرغيف ويتم الازدحام أمام منافذ بيعها.

واللافت أن إصدار محافظة حلب قوائم بأسماء وعناوين ٣٠٤ من المعتمدين لتوزيع الخبز عبر البطاقة الذكية نهاية الشهر الماضي، التي نظمت بالتنسيق مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومؤسسة المخابز في حلب، لم ينعكس إيجاباً على تخفيف حدة الازدحام أمام الأفران، إذ لا يزال عدد المعتمدين قليلاً مع وعود المحافظة بزيادة العدد لتلبية الطلب الزائد عليهم وزيادة عدد الربطات التي يحق لكل معتمد الحصول عليها يومياً.

وأوضح أبو محمد من حي الفرقان لـ«الوطن» أن المعتمد يتقاضى ١٥٠ ليرة سورية زيادة عن سعر ربطتي الخبز اللتين يبلغ سعرهما ٢٠٠ ليرة، ونقل عن المعتمد أنه يدفع ٥٠ ليرة للفرن منها لنشر الخبز الساخن قبل تعبئته بأكياس و١٠٠ ليرة حصته كعمولة. وقال: «الخبز الذي أحصل عليه من المعتمد غير طازج وبسعر يوازي تقريباً ضعف سعره النظامي من الأفران، فهل هذا عدل يقابل هذه الخدمة التي يستفيد منها المعتمدون كثيراً؟»

### لا مؤشرات لانخفاض أسعار الخضار

## قزيز لـ«الوطن»: قلة الأمطار أثرت في الحمضيات

## ٦٥ بالمئة من بندورة دمشق تأتي من طرطوس

**رامز محفوظ**

كشف عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه في دمشق أسامة قزيز لـ«الوطن» بأن قلة الأمطار حالياً أثرت على الحمضيات بشكل خاص وأدت إلى دخول حشرة الدودة بنسبة قليلة حالياً في داخل الحمضيات نتيجة قلتها.

قزيز أوضح بأن الكميات الواردة إلى سوق الهال يومياً من الخضر والفواكه بالمجمل هي كميات كافية ومن جميع الأنواع وتغطي حاجة أسواق دمشق وأسعارها تعتبر طبيعية عدا الحمضيات، مبيناً بأن صنف الكرمنتينا سعره مرتفع حالياً وتجاوز الكيلو منها حالياً ١٠٠٠ ليرة لأنها باتت في نهاية موسم إنتاجها.

وعن ارتفاع أسعار البندورة في الأسواق ووصول سعر الكيلو منها إلى ١٠٠٠ ليرة بعد أن كان منذ نحو أسبوع بحدود ٦٠٠ ليرة، بين قزيز بأن أسعار البندورة في الأسواق تعتبر طبيعية ولم ترتفع عن الفترة السابقة، مشيراً إلى وجود صنف واحد من البندورة يعتبر سعره مرتفعاً قياساً للأنواع البقية وهو من النوع الأول إنتاج منطقة بانياس ويباع بالجملة بسعر ٨٠٠ ليرة ووصل سعر الكيلو الواحد منه بالمفرق لحدود ١٠٠٠ليرة وتشكل كميته فقط ١٠ بالمئة من الكمية الواردة إلى سوق الهال بدمشق.

ولفت إلى أن البندورة المنتجة في طرطوس تشكل نسبتها ٦٥ بالمئة من نسبة البندورة الكلية الواردة يومياً إلى سوق الهال بدمشق.

وختم قزيز بالقول إنه لا بوادر خلال الفترة القريبة القادمة لانخفاض أسعار الخضر والفواكه وليس هناك أي مؤشرات توضح بأن هناك انخفاضاً في الأسعار في الأيام القادمة.